

خطة إدارة البرنامج للفترة 2012-2014 موجز تنفيذي

WFP



مذكرة متابعة إعلامية

5 أكتوبر/تشرين الأول 2011

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

مقدمة

- 1- تقدم إلى المجلس التنفيذي، في إطار خطة الإدارة للفترة 2012-2014، ميزانية سنة 2012 لإقرارها، وتوقعات وخطط الفترة 2013-2014 للنظر فيها. وهذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها إلى المجلس التنفيذي خطة إدارة ثلاثية متجددة مشفوعة بالميزانية السنوية. وتشمل ميزانية سنة 2012 الاحتياجات التشغيلية المتوقعة واحتياجات ميزانية الدعم، وهي توضح صلة هذه الاحتياجات بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج؛ كما تعرض الحسابات الخاصة وأنشطة الصناديق الاستثنائية.
- 2- وهذه ثاني خطة إدارة تعد على سبيل دعم الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013)، وأول خطة إدارة تشكل جزءاً من الإطار المؤسسي الجديد لأداء البرنامج. وهي تحدد أولويات إدارة البرنامج واحتياجاتها من الموارد بحسب الأهداف الاستراتيجية وأبعاد نتائج الإدارة تيسيراً لقياس كفاءة البرنامج وفعاليتيه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والانتقال من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية.
- 3- إن البرنامج، في معرض سعيه إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية، يواصل تعزيز عمله الأساسي المتمثل في دعم الاستعداد للطوارئ والتصدي لها بعدة طرق منها استخدام آلية الشراء الآجل وتحسين إدارة المعلومات على جميع المستويات لتعزيز قدرته على الاستجابة بسرعة وفعالية لاحتياجات المستفيدين.
- 4- وإضافة إلى ما تقدم فإن خطة الإدارة، ضماناً لقيام البرنامج بنشر الأدوات المناسبة للتصدي للتحديات لدى اضطراره بمهمته كوكالة لتقديم المساعدة الغذائية، تركز على المجالات الرئيسية التالية:
 - التحويلات النقدية والقسائم. سيستمر البرنامج في التوسع المستهدف في وضع البرامج الملائمة للتحويلات النقدية والقسائم ويواصل تعزيز العمليات ونظم الرقابة المطلوبة. ومن المتوقع بحلول سنة 2014، أن تبلغ التحويلات النقدية والقسائم 17 في المائة من قيمة المساعدة الغذائية والتغذية التي يقدمها البرنامج.
 - الأغذية التكميلية الموجهة. يرمي البرنامج إلى تعظيم تأثير أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها عن طريق إتاحة الغذاء المناسب في الوقت المناسب، خاصة بالنسبة للأمهات والأطفال خلال فترة الألف يوم الحرجة من بدء الحمل إلى سن الثانية من العمر وللأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وخمس سنوات. وينوي البرنامج تعزيز تدخلاته الغذائية تعزيزاً كبيراً لضمان استجابتها، بحلول سنة 2014، لاحتياجات 20 مليون مستفيد من الأغذية التكميلية.
 - التغذية المدرسية. تتمثل رؤية البرنامج الطويلة الأجل في تمكين الحكومات من الحد من نقشي الجوع وسوء التغذية بين أطفال المدارس حتى لا يصبح نقص الأغذية الملائمة عقبة في سبيل نموهم. وتماشياً مع هذه الرؤية، فإن النهج الجديد للبرنامج إزاء التغذية المدرسية يقوم بتشكيل هذه التغذية كندخل يمثل شبكة أمان مع زيادة تملك الحكومة لهذا النشاط وتمتعه بمقومات الاستدامة.

- **استراتيجيات تسليم المسؤولية.** سيستمر البرنامج في دعم الحكومات عن طريق استراتيجيات تعزيز القدرات وتسليم المسؤولية لتعزيز حلول مشكلة الجوع التي يمتلكها البلد والمجتمع المحلي.

استعراض الإطار المالي

- 5- أجرى البرنامج استعراضا للإطار المالي لضمان أنه يدعم، على أكمل وجه، تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2008-2013) ولتحسين إمكانية التنبؤ بالموارد واستخدامها بمرونة وشفافية. وتشمل التعديلات التي يتضمنها الإطار المالي الجديد الفصل بين الأنشطة السلعية والأنشطة غير السلعية؛ وإنشاء آلية مختلفة لاسترداد تكاليف الدعم المباشرة؛ والتحول إلى دورة تخطيط متجددة ثلاثية سنوات تشمل ميزانية سنوية.
- 6- وقد أسفر فصل الأنشطة السلعية عن الأنشطة غير السلعية عن تصنيف جديد للتكاليف فيما يخص التكاليف التشغيلية، وهو تصنيف مقدم لأول مرة في هذه الوثيقة.

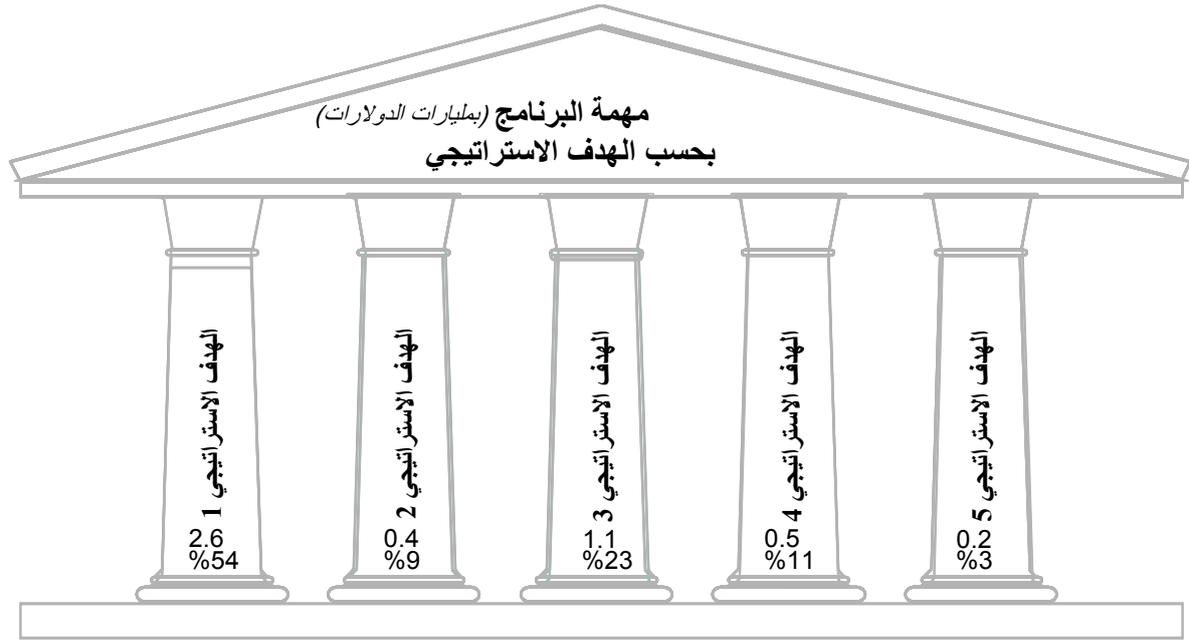
الميزانية المقترحة لسنة 2012

الجدول 1: الميزانية المقترحة لسنة 2012 (بملايين الدولارات الأمريكية)	
4 823.8	الاحتياجات التشغيلية
249.1	التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة
22.2	استثمارات لمرة واحدة
10.0	إعادة تشكيل قوة العمل
10.0	تمويل الأمن (من الحساب العام)
369.3	الحسابات الخاصة والصناديق الاستثمارية
5 484.4	المجموع

- 7- يدخل البرنامج في شراكات مع الدول لمكافحة الجوع وسوء التغذية في 74 من أقل البلدان نموا في العالم، وكثيرا ما يكون ذلك في مناطق غير آمنة ومفتقرة إلى البنى الأساسية. ويعتبر البرنامج، بفضل قدراته الميدانية، فضلا عن قدرته المتينة على تقدير الاحتياجات، شريكا يحظى بالاحترام في منظومة الأمم المتحدة ورائدا في مجال اللوجستيات وأنشطة التغذية التكميلية. وتبلغ القيمة الكلية لاعتمادات ميزانية 2012 بالنسبة لجميع الموارد 5.5 مليار دولار أمريكي، على النحو المبين في الجدول 1.

الاحتياجات التشغيلية لسنة 2012

- 8- تستند الاحتياجات التشغيلية إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة للبرنامج. وترمي أنشطة الاحتياجات التشغيلية المقترحة إلى ضمان استخدام البرنامج للأداة المناسبة في الوقت المناسب والمكان المناسب.



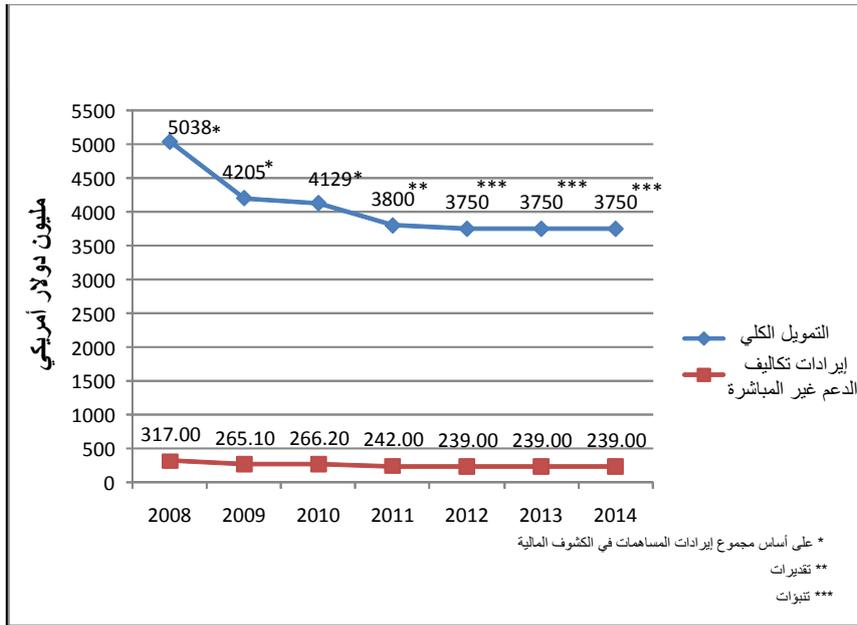
الهدف الاستراتيجي 5	الهدف الاستراتيجي 4	الهدف الاستراتيجي 3	الهدف الاستراتيجي 2	الهدف الاستراتيجي 1
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين 	<ul style="list-style-type: none"> استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال 	<ul style="list-style-type: none"> منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدته 	<ul style="list-style-type: none"> إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في حالات الطوارئ

9- ويرمي البرنامج إلى مساعدة 85 مليون مستفيد بما يبلغ 4.4 مليون طن من الأغذية، بما في ذلك الحصص التكميلية، فضلا عن التحويلات النقدية والقوائم التي تقدر قيمتها بمبلغ 225 مليون دولار أمريكي. وهذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان الاحتياجات غير المنظورة التي يمكن أن تنشأ خلال الفترة.

10- ويعيش كل من يعانون نقص التغذية في العالم تقريبا في البلدان النامية⁽¹⁾. وتعتبر التغطية الجغرافية للبرنامج عن هذا الواقع: فالعمليات في آسيا وشرق ووسط أفريقيا تمثل معظم العمليات في سنة 2012. وقد زادت الاحتياجات التشغيلية للمكتب الإقليمي في القاهرة، مقارنة بالأعوام السابقة، نتيجة لأحداث الربيع العربي؛ واستمرار الاضطرابات السياسية في الإقليم؛ وضم السودان إلى هذا المكتب الإقليمي ليصبح جزءا منه اعتبارا من شهر يناير/كانون الثاني 2012. وأنشئ مكتب لشرق ووسط أفريقيا، وهو يشمل دولة جنوب السودان الجديدة ويقرب الدعم الإقليمي من بلدان يوجد بها بعض من أكبر عمليات الطوارئ والإغاثة والإنعاش التي ينفذها البرنامج.

(1) الأرقام الخاصة بالجوع في 2010 مستخرجة من بيانات منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي 2010. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما.

المساهمات، بما فيها التنبؤات للفترة 2012-2014



ميزانية دعم البرامج والإدارة لسنة 2012

- 14- وفقا للدورة الجديدة لخطة الإدارة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2011، تقدم ميزانية لدعم البرامج والإدارة مدتها سنة واحدة إلى المجلس لإقرارها.
- 15- وحددت ميزانية دعم البرامج والإدارة لسنة 2012 – البالغة 249.1 مليون دولار أمريكي – مع مراعاة الموارد المتوقع توافرها من تمويل احتياجات تشغيلية معروفة، إضافة إلى الموارد المتاحة من الاحتياطي الجارية، ومن ثم فهي تعتبر متمتعة بمقومات الاستدامة.
- 16- وبغية زيادة الكفاءة إلى مدى أبعد، فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة لسنة 2012 تمثل تخفيضا بنسبة 3 في المائة، بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمستويات سنة 2011، ولا يشمل ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية ومخصصات المجالات ذات الأولوية. وقد فحص البرنامج جميع أنشطته وتكاليفه في مجال دعم البرامج والإدارة بغية كفاءة تحديد الأولويات للموارد المحدودة بصورة فعالة. والتخصيص المقترح للموارد هو محاولة للحفاظ على أهم الأنشطة مع تخفيض النفقات العامة.
- 17- وتم ترشيد مجالي الأولوية المتمثلين في قيادة المجموعات وإقامة العدل لإدراجهما في الميزانية العادية لدعم البرنامج والإدارة بحيث يبلغ مجموع مخصصاتهما 5.4 مليون دولار أمريكي – أي 3.8 مليون دولار أمريكي و1.6 مليون دولار أمريكي على التوالي.
- 18- وهذه هي المرة الأولى التي تشكل فيها ميزانية دعم البرامج والإدارة جزءا من إطار لإدارة الأداء، بهدف مواءمة الموارد مع المجالات ذات الأولوية. ويتألف إطار إدارة الأداء في البرنامج من 18 نشاطا تنوزع على 5 مجموعات لأبعاد نتائج الإدارة، على النحو المبين أدناه:

البعد 1

• تأمين الموارد: جميع المسائل المتعلقة بحشد الموارد لتمكين البرنامج من القيام بأعماله وتنفيذ استراتيجية المنظمة.

البعد 2

• الحصافة الإدارية: جميع المسائل التي تتعلق بالإدارة الفعالة للموارد تحت رقابة البرنامج.

البعد 3

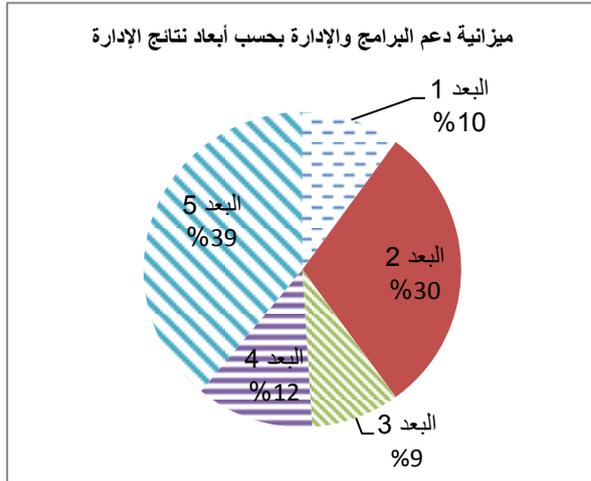
• التعلم والابتكار: جميع المسائل المتعلقة بتحديد وتوثيق ونشر الدروس المستفادة والمهارات اللازمة لتحسين الأداء.

البعد 4

• أساليب العمل الداخلية: جميع المسائل المتعلقة بتقديم وتنفيذ عمليات الدعم اللازمة لاستمرارية عمليات البرنامج.

البعد 5

• الكفاءة التشغيلية: جميع المسائل المتعلقة بالتوقيت المناسب لاستجابة البرنامج واتسامها بالكفاءة التكاليفية والاستمرارية والملاءمة.



19- يقع التركيز الرئيسي لميزانية دعم البرامج والإدارة على الكفاءة التشغيلية في إطار البعد 5 من أبعاد نتائج الإدارة، عن طريق كفاءة تصميم وتنفيذ المشروعات والأنشطة التي لها الحد الأقصى من التأثير على المستفيدين. أما البعد 2 من أبعاد نتائج الإدارة، المتعلق بحماية الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، فيحظى بما نسبته 30 في المائة من الميزانية. ويولي البرنامج عناية دقيقة لكفاءة أقصى عائد على الأموال التي يستأمنه المانحون عليها. وتحظى المساءلة، والحد من

فقدان الموارد وحماية الرصيد البشري والمادي والمالي، والإبلاغ عن النتائج، بالأولوية لضمان إمكانية استمرار الجهات المانحة وغيرها من الجهات المعنية في إيلاء ثقتها للبرنامج.

20- تستخدم عمليات التنبؤ بالإيرادات مقابل الاحتياجات التشغيلية المقدرة في تحديد الموارد المتوقعة لإيرادات استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة. وهذه الإيرادات تتحقق عن طريق تطبيق معدل استرداد على جميع المساهمات وهي تستخدم في تمويل نفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة. وتوصي الأمانة بالإبقاء على معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، وهو 7 في المائة، خلال سنة 2012.

الحسابات الخاصة والصناديق الاستثمارية

21- تخصص الحسابات الخاصة، البالغة قيمتها 164.2 مليون دولار أمريكي لسنة 2012، لأنشطة محددة لا يمكن إدراجها ضمن إحدى الفئات البرنامجية في البرنامج. وتدعم أكبر خمسة حسابات خاصة أنشطة النقل الجوي،

واللوجستيات، ومستودعات الاستجابة الإنسانية، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات التأمين، وهي تمثل أكثر من 78 في المائة من أنشطة الحسابات الخاصة المتوقعة.

22- تقوم الصناديق الاستثمارية المؤسسية، البالغة قيمتها 111.6 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 – والمتوقع أن ينفق 60 في المائة منها في الميدان – بدور رئيسي في تمكين البرنامج من الاستثمار في المستقبل عن طريق البحوث، وتجريب المبادرات الجديدة، وتنمية القدرات المؤسسية تعزيزا لكفاءته التشغيلية في بيئة عالمية سريعة التطور. وسوف توجه الصناديق الاستثمارية المؤسسية إلى مجالات ذات أولوية هي التحويلات النقدية والقوائم؛ وجودة الأغذية وسلامتها والتغذية؛ والحد من مخاطر الكوارث/بناء القدرة على التكيف؛ والقضايا الجنسانية.

23- إن الصناديق الاستثمارية المخصصة لبلدان بعينها، والبالغة قيمتها 93.5 مليون دولار أمريكي، سوف تستخدم بصفة رئيسية في دعم التغذية المدرسية إلى جانب تنمية القدرات وغير ذلك من أنشطة الهدف الاستراتيجي 5. ويستأثر المكتب الإقليمي في بنما ستي بما نسبته 87 في المائة من الصناديق الاستثمارية المخصصة لبلدان بعينها وذلك بسبب شراكاته الابتكارية مع الحكومات المضيفة وعقد اتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.